http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2133) السنة الثامنة - الأربعاء (18) أيار 2011

الدباغ ينفي مباركة العراق للمشروع ويبشر بالحوار

ميناء مبارك الكويتي: البصرة تنعى "الزبير".. والبرلمان يتهم الحكومة بالصمت

□ بغداد/ اياس حسام الساموك

رفع مشروع ميناء مبارك الكبير حدة التوتر بين العراق والكويت.

فقد اتهمت لجنة برلمانية عراقية الحكومة بالصمت تجاه عزم الكويت إنشاء الميناء على المياه الإقليمية، وأعلن وزير الدولة لشؤون الناطقية أن وفدا عراقيا رفيع المستوى سيزور الكويت خلال الفترة القادمة لمتابعة الموضوع عن قرب.

جاء ذلك في وقت نددت محافظة البصرة بما وصفته انتهاك الكويت لسيادة المياه الإقليمية العراقية.

وكشفت اللجنة الاقتصادية في البرلمان العراقي عن مقترح لعقد جلسة استثنائية لمناقشة التجاوزات الكويتية على المياه الإقليمية العراقية.

هذا المقترح أكده رئيس اللجنة احمد العلواني في اتصال هاتفي مع "المدى" وقال "يوم أمس كانت هناك اتصالات بين عدد من البرلمانيين للدعوة إلى عقد جلسة طارئة للبرلمان لمناقشة هذا الموضوع".

وكان التيار الصدري والكتلة العراقية أعلنا في وقت سابق تشكيل تحالف برلماني لنصرة الحدود العراقية مع الكويت وإيران.

وانتقد العلواني الصمت الحكومي غير المعروفة أسبابه على حد قوله، موضحا انه "من المفترض أن تكون هناك وقفة جادة من قبل الحكومة لمتابعة الموضوع، لكن البرلمان لن يسكت ولن يسمح بهذه التجاوزات".

واتهم رئيس اللجنة الاقتصادية دولا إقليمية لم يسمها بالعمل لإفشال ميناءي الفاو والعميق من خلال الضغوط التي تمارسها على الساحل الإقليمي العراقي.

وفي السياق ذاته كذّب وزير الدولة لشؤون الناطقية علي الدباغ ما نشرته إحدى الصحف الكويتية من تصريحات نسبت له، واصفا إياها بالمجتزئة وغير الدقيقة.

وكانت صحيفة السياسة الكويتية نشرت، في العاشر من أيار الحالي، تصريحاً للدباغ أعلن فيه مباركته للكويت بمناسبة تنفيذ مشروع "ميناء مبارك الكبير"، مشيراً إلى أن الكويت من حقها إنشاء هذا الميناء إذا رأت وجود جدوى اقتصادية منه، وهذا من شأنها.

ووفق دراسة جدوى مشروع ميناء مبارك الكبير فان نحو ٨٠ بالمئة من السلع والبضائع المستوردة ستمر من الميناء الكويتي، ما يعني حدوث خسائر فادحة للموانئ العراقية.

وتابع الدباغ "إن أي خطوة بإنشاء مشروع يجب ألا تتسبب بأضرار لحقوق العراق الملاحية وخطوط التجارة فيه والوصول إلى موانئه"، معتبرا أن هذا الموقف ثابت للحكومة، والأخيرة قررت أن ترسل وفدا إلى الكويت يتكون من ممثلين عن وزارتي الخارجية والنقل وبالتعاون مع الأمم المتحدة للاطلاع الميداني مع الجانب الكويتي.

خبراء: الكويت لا تحتاج إلى الموانئ .. لكنها ستجهض "الفاو الكبير"

وأكد الدباغ أن علاقة الحكومة مع أي دولة لن تكون على حساب مصالح العراقيين وحقوقه، لافتا إلى أن العراق يحتفظ بكامل حقه في عدم تسبب مصالحه بالضرر نتيجة أية خطوة من أية دولة كانت.

من جانبه كشف مجلس محافظة البصرة عن عقده مؤتمرا خلال الأيام المقبلة بحضور عدد من المتخصصين في الحكومتين الاتحادية والمحلية لتبيان المخاطر من إنشاء الكويت ميناءها، متهما الحكومة العراقية بالبرود في التعامل مع الانتهاكات التي يقوم بها الجانب الكويتي على المياه الإقليمية.

ويقول رئيس المجلس جبار أمين اللطيف في اتصال هاتفي مع "المدى" إن هذا الميناء إذا ما أنجز سيعرقل الملاحة العراقية وبشكل كبير وبالتالي أن الأمر من شأنه إضعاف الاقتصاد.

ودعا اللطيف الحكومة العراقية الى "اتخاذ إجراءات سريعة للحفاظ على الاقتصاد الوطني. مشيرا الى ان البصرة تعد المنفذ البحري الوحيد للبلاد، وان انجاز ميناء مبارك من شأنه القضاء وبشكل كامل على ميناء خور الزبير".

وناشد اللطيف الحكومة الكويتية بـ"الكف عن استمرار الانتهاكات للسيادة العراقية، فلا حاجة الآن لافتعال الأزمات"، مشددا ضرورة البحث عن المصالح المشتركة لا المصالح الخاصة كما يحدث حاليا.

وتابع رئيس المجلس "أرسلنا كتابا إلى وزارة الخارجية العراقية، أوضحنا فيه أن هذه الانتهاكات ليست الأولى، بل سبقتها عدة تصرفات سلبية من الكويت والتي من بينها الاعتداء على الصيادين، وبالتالي فإن هذا الأمر بمجمله يؤشر وجود علاقة غير جيدة بين البلدين".

وقال اللطيف إن الحكومة الاتحادية تعاملت ببرود مع ملف "الانتهاكات الكويتية في ما يخص التجاوز على المياه الإقليمية"، على حد وصفه. ورد وزير الدولة لشؤون الناطقية على اتهامات اللطيف بالقول إن "الحكومة الاتحادية تتصرف عبر القنوات الدبلوماسية، وان وزارة الخارجية هي المسؤولة عن هذا الملف وتتابع عبر وزيرها الموضوع وبشكل مفصل وباهتمام عال".

ووصف الدباغ ما أطلقه اللطيف بالمشاعر الحريصة على مستقبل العراق وحقوقه ومصالحه، كما اعتبرها دعما لعمل الحكومة، مستدركا بالقول "إن الدبلوماسية العراقية تمارس دورها لحل القضية وللحفاظ على مصالح العراق.

الى ذلك يرى خبراء ان مشروع ميناء مبارك بدأت المباشرة به منذ العام ٢٠٠٥ حيث تم التخطيط له.

وتشير تقارير صحفية الى ان الكويت لا تحتاج الى هذا الميناء، فلديها شبكة من الموانئ والمرافئ لكن يبدو ان الهدف هو الاستفادة من السوق العراقية، والمشروع سيقع على الطريق الملاحية الوحيدة للعراق المؤدية الى ام قصر وخور الزبير، ويحرم السفن العراقية من حركتها الروتينية في الخور.

وأضافت التقارير ان الميناء الكويتي يقع قبالة المكان المقترح لإنشاء ميناء الفاو الكبير، وكأنما يراد منه إحباط مشروع الميناء العراقي، وممارسة بعض المضايقات والتصرفات الاستفزازية ضد الموانئ العراقية، علما ان الكويت لا ترتبط بهذا الميناء بأي طرق برية وبحرية لأنها ليست في حاجة الى الخدمات التي يوفرها الميناء.

ويعزو مراقبون أن السبب في بدء الكويت تنفيذ المشروع، هو التأخر في بناء ميناء الفاو، ما اعتبرته الكويت فرصة لمشروعها الذي ينتهك وبشكل صارخ سلامة الحركة الملاحية، التي يفترض ان تجد وضعا متكافئا بين البلدان المتشاطئة، والتي يفصل بينها خط التالوك.

ويقول استاذ القانون الدولي في جامعة بغداد هادي المالكي "اذا ما كانت الحدود البحرية قد حسمت بين العراق والكويت وقامت الأخيرة ببناء اي ميناء داخل الحدود الإقليمية لها، فلا يحق للعراق ان يتدخل كونها تتعلق بالسيادة".

واستدرك المالكي في حديثه لـ"المدى" "ان الجانب العراقي يعترض على المناطق التي يجري فيها بناء الميناء كونها غير محسومة"، مشددا على ان الجانب الكويتي ينوي إنشاءه على جزيرة بوبيان غير المأهولة بالسكان الخاضعة للسيادة الكويتية.

وعن الأضرار التي سوف تلحق بالعراق نتيجة إنشاء الميناء يعلق أستاذ القانون الدولي "الأضرار اقتصادية كبيرة بسبب استباق الكويت لبناء هذا الميناء"، موضحا ان هذا الموضوع يأتي بالتزامن مع إعداد بغداد دراسات ومشاريع لبناء ميناء كبير في المنطقة ذاتها او قريبة منها أطلق عليه ميناء "الفاو" او "العراق"، مستطردا "يبدو ان الكويت لجأت الى عمليات استباقية ومباغتة لسحب المزايا الاقتصادية لها".

الزاملي يستبعد قدرة كتلة سياسية على إقصائه

التيار الصدري: نحن الأقوى .. ولا حكومة من دوننا

□ بغداد/ المدى والوكالات

أفاد نائب عن التيار الصدري انه لا يمكن إقصاء التيار الصدري من العملية السياسية باعتباره مكونا له ثقله داخلها مشيرا الى انه في حالة خروج التيار من الحكومة فانه من المتوقع ألا تبقى حكومة في العراق.على حد تعبيره.

وكان جواد البزوني القيادي في ائتلاف رئيس الوزراء نوري المالكي اتهم أمس الأول التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر "بالخروج عن التحالف الوطني" الذي يجمعهما، معتبرا التهديد برفع التجميد عن جيش المهدي مجرد ضغط غير مؤثر على الحكومة، بحسب تصريحات لـ(المدى).

وقال حاكم الزاملي لوكالة كردستان للأنباء إنه "لايستطيع احد أن يقصي التيار الصدري من العملية السياسية" مبينا ان "التيار مكون رئيسي في العراق لديه ٤٠ نائبا و٨ وزارات " مؤكدا انه "في حالة انسحاب التيار الصدري من العملية السياسية ستواجه الحكومة الكثير من المصاعب".وكان رئيس الوزراء قد قال في وقت سابق بأنه سيدعو قادة الكتل لاجتماع لإعطاء قرار أخير بشأن تمديد بقاء القوات الأمريكية في العراق في مؤتمره الصحفي الأربعاء الماضي ان "ما نتفق عليه نعمل به وما لا نتفق عليه ينبغي ان يقبل بعضنا البعض الآخر"، مبينا انه "اذا قال ٨٠ او ٩٠ بالمئة نعم فإن الـ ١٠ بالمئة يجب ان يماشوا الآخرين او ينسحبوا من العملية السياسية ويمارسوا دورهم بالشكل الذي يرونه مناسبا" في إشارة الى التيار الصدري.

وأوضح الزاملي أن "التيار الصدري يشكل جزءا كبيرا من الشعب العراقي"، موضحا انه "لولا تدخل التيار الصدري وإعطاء فرصة للحكومة ستة أشهر لما بقيت حكومة لغاية الان".

ويأتي ذلك في وقت كشفت فيه مصادر سياسية عليمة مقربة من التحالف الوطني وجود اتفاقات داخلية جديدة ربما تؤدي إلى ظهور تكتلات جديدة، الأمر الذي قد يغير من خارطة المكونات داخل التحالف.

وأضاف الزاملي ان "محيط العراق الخارجي يشهد احتجاجات وتظاهرات وهناك الكثير من الدول المحيطة بالعراق تغيرت أنظمتها الدكتاتورية" منوها الى انه " في حالة خروج التيار الصدري من الحكومة أتوقع انه لن تتبقى حكومة في العراق".

ولا تنظر كتلة رئيس الوزراء بارتياح لخطاب الصدريين في الآونة الأخيرة.

ويستند انزعاج دولة القانون الى التهديد المتواصل الذي أطلقه الصدريون بشأن رفع التجميد عن جيش المهدي في حال لم تنسحب القوات الأمريكية.

ويعكس هذا التشنج غير المعلن بين الفريقين السياسيين حالة التوتر التي تعود الى فترة انطلاق التظاهرات وتلويح المالكي بتشكيل حكومة أغلبية سياسية.

وكانت مصادر سياسية عليمة كشفت أن قياديين في ائتلاف دولة القانون لا يرون التيار الصدري جزءا من التحالف، نظرا لخروج كتلة رجل الدين مقتدى الصدر عن الاتفاقات العامة التي تؤطر التحالف بينهما.

وتقول تلك المصادر إن خلافات حادة بين مكونات التحالف دفعت بالقوى البارزة فيها الى عقد اتفاقات داخلية جديدة ربما تغير من موازين القوى داخل التحالف صاحب الأغلبية التي فازت برئاسة الوزراء.

وتوقعت تلك المصادر انسحاب التيار الصدري من التحالف الوطني: "هذا القرار جائز وممكن".

وبدأ التيار الصدري بإجراء استفتاء بشأن الخدمات، في ٢٨ شباط الماضي وشمل جميع محافظات البلاد.

وشهد عدد من المدن العراقية منذ الخامس من شباط الماضي، تظاهرات شعبية للمطالبة بتحسين الخدمات والقضاء على الفساد وتوفير فرص للعاطلين.

وهدد الصدر في أكثر من مناسبة بتظاهرات مليونية اذا لم تستجب الحكومة لمطالبة السكان لتوفير الخدمات الأساسية بما فيها الطاقة الكهربائية.

وكان الجيش الأميركي في العراق قد انسحب من مراكز المدن في عام ٢٠٠٩، بحسب الاتفاقية الموقعة بين واشنطن وبغداد في عام ٢٠٠٨ وأنهى مهامه العسكرية في آب الماضي، وأبقى على نحو ٤٧ ألف جندي لمهام تدريب وإسناد القوات العراقية تمهيدا للانسحاب الكامل نهاية العام الحالي.

القطعات المغادرة ستترك وسائل الترفيه والراحة

الانسحاب: الأمريكيون سيخسرون القهوة ونفق السرعة والبيتزا

□ عن: سياتل تايمز

تستعد القطعات الأميركية لمغادرة العراق في نهاية هذا العام، وستكون وسائل الترفيه والراحة من بين الخسائر التي ستتركها القطعات في قواعدها العسكرية في العراق.

هذه الوسائل تشمل مطابخ الطعام واستراحة القهوة ووسائل الراحة الأخرى التي ساعدت الجنود على التحمل طيلة السنوات التي قضوها في البلاد. كل تلك الوسائل ستغلق هذا الصيف. العديد من الجنود لم يتركوا قواعدهم التي عاشوا فيها طيلة تلك الفترة ولم يروا شيئا من العراق منذ نهاية المهمات القتالية في ايلول الماضي. يقول الملازم راندي وليامز من منظومة المعلومات الصحية، وهو يتوجه الى المقهى في معسكر النصر خارج بغداد" إن الراحة ضرورية بعد الواجبات القاسية المضنية. انا أتواجد هنا غالبا، الجو هنا جميل وهادئ ويمكنك ان تستنشق الهواء النقي".

على مدى سنوات كان المتعاقدون الاهليون يخدمون الجنود في هذه القواعد من خلال تقديم شرائح الوجبات الأميركية مثل البيتزا والبرغر والفاصوليا الخضراء.

يقول الجندي نيكول ميكسنر، من ديترويت، وهو يغادر النفق في معسكر النصر ماسكا بيده ساندويتشا "المرء بحاجة الى الراحة بين فترة وأخرى، فمن الجميل ان تحظى بالقهوة او بقطار المترو وانت تعود الى الوطن، لكننا نتوقع حصول تغيير هنا في العراق".

الخدمات لا تشمل فقط الطعام والشراب. ففي معسكر النصر، هناك مضمار السرعة حيث يمكن للجنود والمتعاقدين ان يتسابقوا بالسيارات بواسطة أجهزة السيطرة البعيدة. وفي مطار بلد شمال العاصمة توجد دار للسينما تعرض أفلاما للجنود المقيمين هناك.

لكن مع اقتراب موعد الانسحاب النهائي في ٣١ كانون الأول، توقفت هذه الخدمات، كما ان دار الاستراحة في البصرة حدد عدد قناني الشامبو التي يستخدمها الجنود والتي يقدّر الاقتصاديون انها تكلف دافعي الضرائب ما يقارب ١٢ مليار دولار شهريا منذ عام ٢٠٠٣.

عندما استلم اللواء بيرنارد تشابو قيادة ما يقارب ١٠٠٠٠ مقاتل في بغداد في العام الماضي، وجد في الانسحاب عذرا لغلق بعض الخدمات التي قد تسبب الخمول للمقاتلين. فلم تعد هناك قهوة خضراء او مضمار سباق او ليالي لهو.

ثم ان غلق هذه الخدمات يوفر الأمان، كما ان البرغر ومتطلبات الطعام الأخرى تحتاج الى مولد كهربائي يعمل بالديزل الذي يتم نقله بناقلات على الطرق المليئة بالمخاطر. أكثر الجنود الذين قتلوا في العراق تمت مهاجمتهم عندما كانوا على الطرق الخارجية. لذا فقد تم غلق المقاهي ومنع القهوة الخضراء والنفق كجزء من إجراءات الانسحاب.

كما سيتم غلق ثلاث قواعد أخرى في العراق الأسبوع القادم، تاركين ٥٨ قاعدة سيتم إغلاقها نهاية العام رغم وجود لغط حول ترك بعض القوات من اجل التدريب والمهام الأمنية. واذا ما حصل ذلك، فعلى الأقل سيتم إبقاء بعض التجهيزات والوحدات السكنية وخدمات تقديم الطعام. هذا يعني أن الجنود الباقين في العراق سيقتصرون على وجبات في قاعات طعام تقليدية – رغم وجود المرافق الضخمة التي تقدم كل أنواع الطعام إضافة الى المرطبات، والتي يتناولها الجنود وهم يشاهدون التلفاز.

في السياق ذاته، بدأت القوات الأميركية في ١٤ أيار ٢٠١١ بمغادرة محافظة كربلاء، حيث كانت هذه القوات قد استقرت منذ عام ٢٠٠٥ في محطة الحسينية المشتركة الواقعة شمال مدينة كربلاء والتي صارت فيما بعد قاعدة مشتركة للقوات الأميركية والعراقية ومقرا لفريق إعادة الإعمار في المدينة.

وجرت مراسيم نقل المسؤولية من فرقة الخيالة الثالثة الأميركية المدرعة الى اللواء ٣٣ الفرقة الثامنة للجيش العراقي.

ألقى قائد الفرقة الأميركية خطابا بهذه المناسبة معلنا ان فريق إعادة الإعمار قد تمكن من إكمال ١١٢٦ مشروعا بكلفة ١٩٨ مليون دولار، اذ أن محافظة كربلاء كانت من أكثر المحافظات أمنا في الأشهر الأخيرة.

ويخطط الاميركان لإنهاء عمل كافة الفرق المتبقية والبالغة ١٤ فريقا بحلول ايلول من هذا العام.

محافظة كربلاء هي أول محافظة ينسحب منها الاميركان بشكل كامل. أما بقية القطعات فمن المقرر ان تبدأ انسحابها بدءا من هذا الصيف، وان تكون كافة القطعات الأميركية خارج العراق في ٣١ كانون الأول ما لم تتوصل بغداد وواشنطن الى اتفاقية جديدة تسمح ببقاء بعض القطعات الأميركية في العراق، وان الاميركان يمارسون الضغط على بغداد بهذا الشأن.

ويحاول رئيس الوزراء نوري المالكي ان يفتح المجال لتمديد بقاء القطعات من خلال قوله ان الأطراف السياسية العراقية سوف تناقش المسألة، واذا ما تم التوصل الى إجماع فان البرلمان سيصوت على إبقاء مجموعة عسكرية صغيرة في البلاد.

ومن المحتمل ان تستغرق هذه العملية وقتا ليس بالقصير. وحتى ذلك الوقت، فان الولايات المتحدة ستتمسك بجدول انسحابها وغلق قواعدها ورزم تجهيزاتها، ثم الانسحاب كما حدث في كربلاء.

وتحصر بعض التقارير الوجود الأمريكي في العراق على أربع قواعد عسكرية رئيسة بالإضافة الى العشرات من المعسكرات الأخرى منتشرة في أنحاء العراق، وهذه القواعد هي: "قاعدة بلد، وسط العراق، شمال بغداد. تعتبر الأكثر شهرة بين "القواعد العاملة" في العراق. وتتميز بأنها الأشد ازدحاماً بالحركة الجوية في المنطقة، وتضم المقاتلات الجوية وطائرات النقل. ويوجد معسكر أناكوندا بجوار القاعدة الجوية، ويعمل كقاعدة رئيسة لتقديم الإمداد والخدمات اللوجستية للقوات الأمريكية العاملة في العراق. وتكمن أهمية هذه القاعدة بوجود التسهيلات لتصبح القاعدة أكثر من مجرد قاعدة مثالية". وهناك قاعدة الصقر الجوية، وتقع في بغداد، وهي معسكر ضخم يستوعب بحدود خمسة الاف جندي. وقاعدة التاجي التي تقع في منطقة التاجي شمال بغداد، وهو موقع الحرس الجمهوري العراقي السابق وبمثابة مدينة عسكرية وتم تحويله ليصبح قاعدة أمريكية كبيرة للعمل الحربي وإقامة وترفيه الجنود وتحتوي على قطار أنفاق وبرجر كينج وبيزا هت وغيرها من الشقق السكنية والترفيهية. وهناك ايضا، قاعدة في أربيل. وقاعدة الناصرية جنوب العراق وتقع على ضفاف نهر الفرات ولا توجد معلومات كافية عن هذه القاعدة لظروف تتعلق بارتباط هذه القاعدة لمواجهة الخطر الإيراني الذي ينشط في الجنوب.

ومن المعسكرات معسكر فيكتوري او النصر الذي يقع في مطار بغداد، وتمتد على نحو خمسة كيلومترات مربعة على أراضي مطار بغداد الدولي وتحول الى قاعدة عسكرية أمريكية رئيسة للأعمال الحربية في منطقة غرب العراق. وتستوعب القاعدة أكثر من أربعة عشر ألف جندي. وتضم قصر الفاو الموجود على بحيرة مصنوعة لاستضافة مؤتمرات الجيش الأمريكي ولقاءات كبار المسؤولين الامريكان.

■ ترجمة عبدالخالق علي